التجاذبات النحوية في صيغ التعجب القياسية في كتاب المساعد لإبن عقيل

إعداد

م.د. حاتم عايد جاسم محمد

إختصاص لغة عربية

Title of the Research

Syntactic Attractions in the Canonical Exclamatory Constructions in the Book Al-Musāʿid by Ibn Aqil

Prepared by

M.A. Hatim Ayyid Jasim Mohammed

Specialization: Arabic Language

Journal of Islamic Sciences
Vol.4 | Issue 41
ISSN: 2225-9732
December 2025
مجلة العلوم الإسلامية
المجلد 4 | العدد 41
www.isscj.edu.iq

الملخص

إن أسلوب التعجب من الأساليب المهمة في اللغة العربية بل يُعدُّ من أول الأساليب التي فتق النحاة فيه النقاش إذ عن طريقه وضعت الحركات بعد أن لوحظ فيه أن الكلام الأعجمي أخذ ينساب في العربية وتذكر كتب النحاة أن أبا الأسود الدؤلي حصل له مع ابنته نقاش في قولها: (ما أجملُ السماء) بالضم فخطأها أبو الأسود وقال لها قولي: (ما أجملَ السماءَ) بالفتح, وهو يحصل نتيجة الشعور الذاتي من رؤية شيئا له وقع في النفس الإنسانية فيثير انفعالًا داخليًا يترجم بتعبير ذاتيًا له الأثر في القواعد النحوية, وتمثلت هذه الدراسة على مسائل بما أشار إليه ابن عقيل ثم أخذتها بالدراسة والتحليل لأقوال النحاة القدامى والمعاصرين واستهل البحث بـ(مقدمة, ونبذة مختصرة عن حياة ابن عقيل, ثم التعريف بمصطلح التجاذب, كذلك التعريف بأسلوب التعجب, ثم المسائل, متلوة بالنتائج, والمصادر.

الكلمات المفتاحية:
التجاذبات، النحوية، أسلوب التعجب، كتاب المساعد.

Summary:

The style of wonder is one of the most important styles in the Arabic language, but it is considered the first of the styles in which the grammar is used in painting, as it is the way I put the movements after it was noticed that the Ajjami word began to flow in Arabic, and it is mentioned in the writings of the grammar that Aba al-Aswad al-Dawli had it with his daughter, a painter, in the sayings: (We are the most beautiful of the heavens), and Abu Al-Aswad said to her: The soul of humanity is passively internally translated by the subjective expression of the influence of the grammatical rules, and the representation of this study is on the issues pointed out by Ibn Aqeel, then it is taken from the study and analysis of the sayings of the ancient and contemporary grammarians, and the research begins with an introduction, and a brief description of the life of Ibn Aqeel, then the definition of the term al-Tajazb, as well as the definition of the style of wonder, then the issues, followed by the results, and the sources.

مجلة العلوم الإسلامية
المجلد 4 | العدد 41
www.isscj.edu.iq
Journal of Islamic Sciences
Vol.4 | Issue 41
ISSN: 2225-9732
December 2025

مقدمة

الحمدلله رب العالمين الذي تفرد بالعبودية واتصف بصفات الكمال الذي وسع كرسيه السموات السبع والأرضين فأبدع أحسن الإبداع في خلقه وأكرمهم بأحسن اللغات ألا وهي اللغة العربية التي انفردت بتوالد المعاني وسعة الألفاظ وصلى اللهم على خير خلقه محمد بن عبدالله وعلى آله وصحبه الطبيين الأطهار. أمَّا بعد:

لقد امتازت لغتنا العربية بالأساليب النحوية الكثيرة وكل أسلوب منها اتصف بالاتساع في ألفاظه ومعانيه فمثَّل لسان العرب الأصيل ومن هذه الأساليب هو أسلوب التعجب الذي مثل إنفعال العربي لكل مايراه ويتأثر به مترجمًا بأبدع صور اللفظ الجزلة فمنه ما جاء وفق قياس النحاة ومنه ما كان وفق السماع فترى المعاني تترى سحابًا متراكمة ولقد آثرتُ أن يكون مجال بحثي في هذا الأسلوب لدى ابن عقيل في كتابه (المساعد على تسهيل الفوائد) لابن مالك فنعمّا هي الدراسة لنحاة أفذاذ إذ تناول ابن عقيل في كتابه تجاذبات النحاة في أسلوب التعجب منها ما كان موسعًا ومنها ما كان مختصرًا ولم يرجح في أغلب الأحيان لكنه قد يرد بعض الشيء على الكوفيين إذ هو بصري المذهب كما هو معروف.

ابن عقيل:

عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن محمد بن عقيل القرشي الهاشمي العقيلي, همذاني الأصل, البالسي المصري, قاضي القضاة, بهاء الدين أبو محمد ولد بالقاهرة(٦٩٨هـ) ينتهي نسبه الى علي بن ابي طالب كان عالمًا بالنحو والعربية من أئمة النحو نحوي الديار المصرية, قال أبو حيان فيه((ماتحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل)), وتجلت لابن عقيل الكثير من المؤلفات منها(التفسير، وصل فيه إلى آخر سورة آل عمران، ومختصر الشرح الكبير، والجامع النفيس في الفقه, والمساعد في شرح التسهيل، وشرح ألفية ابن مالك) وكانت وفاته (٧٦٩هـ)[1].

التجاذب لغة: جاء في مقاييس اللغة: ((جذب) الجيم والذال والباء أصل واحد يدل على بتر الشيء, يقال جذبت الشيء أجذبه جذبا, وجذبت المهر عن أمه إذا فطمته، ويقال ناقة جاذب،

(١) يُنظر: بغية الوعاة: ٢/٤٧.

إذا قل لبنها، والجمع جواذب, وهو قياس الباب; لأنه إذا قل لبنها فكأنها جذبته إلى نفسها))[1].

التجاذب اصطلاحًا: هو التنازع في الأصل: فالتجاذب، كالمنازعة، ويعبر بهما عن التخاصم والمجادلة، ومنه قوله عز وجل: ﴿ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفۡشَلُواْ ﴾ [2], وقوله سبحانه: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ ﴾[3].

ومن المجاز: التنازع: هو التناول، والتعاطي كذلك، والأصل فيه التجاذب، قال الله تعالى: ﴿يَتَنَٰزَعُونَ فِيهَا كَأۡسٗا لَّا ﴾[4] أي: يتناولون[5].

التعجب لغة: مما خفي سببه ولم يعلم, وكذلك: التعجب: أن ترى الشيء يعجبك تظن أنك لم ير مثله, أو أنه حيرة تعرض للإنسان عند سبب جهل الشيء، وليس هو سببا له في ذاته، بل هو حالة بحسب الإضافة إلى من يعرف السبب ومن لا يعرفه، ولهذا قال قوم: كل شيء عجب، وقيل إن التعجب بالحسن فقط وقال أهل اللغة: يقال أُعجب فلان بنفسه وبرأيه فهو مُعجب كل الإعجاب بهما، والاسم العجب، ولا يكون إلا في المستحسن، واستعجب من كذا، والاسم العجب محركة ويكون في الحسن وغيره[6].

أمَّا التعجب اصطلاحًا: مصدره تفعل من العجب، واختلف في حده، وارتضى جمهرة من الشراح والنحاة ما عرفه به ابن عصفور، بقوله: هو استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها وخرج بها المتعجب منه عن أمثاله أو قل نظيره فيها[7] وعرَّفه أبو البقاء العكبري: بقوله: ((... هُوَ الدّهشُ من الشيء، الخارج عن نظائره، المجهول سببه، وقد قيل: إذا ظهر السبب بطل العجب...))[8].

وينقسم على قسمين، فمنه ما يدلُّ على التعجب بالقرينة، نحو: قوله تعالى: ﴿ كَيۡفَ تَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمۡ أَمۡوَٰتٗا ﴾ [9], وقول العرب: (لله درّهُ فارسًا)، ونحو(سبحان الله), ويأتي

(١) مقاييس اللغة: ١/٤٤٠.
(٢) سورة النساء من الآية: ٥٩.
(٣) السورة نفسها.
(٤) سورة الطور من الآية: ٢٣.
(٥) يُنظر: تاج العروس: ٢٢/٢٤٧.
(٦) يُنظر: المصدر نفسه: ٣/٣١٩-٣٢٠.
(٧) يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢/٥٠.
(٨) اللباب في علل البناء والإعراب: ١٤٣.
(٩) سورة البقرة من الآية: ٢٨.

بألفاظ نحو(عجبت, أو أعجب, أو عجيب) قال تعالى: ﴿ بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴾[1], وما اشتق من هذا الفعل ومنه ما يدل على التعجب بالوضع، وله صيغتان وهما: ما أَفْعَلَهُ وأَفْعِلْ به[2], وهو ما أشبه ما يكون بالمعنى اللغوي؛ ويكون التعجب في اصطلاح النحاة خاص بصيغتين اثنتين لا ثالث لهما: (ما أفعل وأفعل به), ومما جاء في اصطلاح النحاة سوف يكون ميدانًا للبحث.

وقد حصلت في أسلوب التعجب تجاذبات عدة للنحاة أشار إليها ابن عقيل في كتابه(المساعد) وهذه:

اولًا: التجاذبات في إعراب المتعجب منه

ذكر ابن عقيل تجاذبًا قال فيه: (((يُنصب المتعجبُ منه مفعولًا) - فزيدًا في قولك: (ما أحسن زيدًا، مفعول عند سيبويه والبصريين؛ وزعم الفراء ومن وافقه من الكوفيين أنه انتصب بأفعل فرقًا بين الاستفهام والخبر؛ فالأصل (زيدٌ أحسن من غيره)، فأتوا بما، فقالوا: ما أحسن، على سبيل الاستفهام، ونقلوا الصفة مرة من زيدٍ إلى ضمير (ما) فانتصب (زيد) للفرق))[3].

يعتبر المتعجب منه المحور الأساس في أسلوب التعجب؛ لذا كان محل تجاذب بين النحاة إذ يرى سيبويه والبصريون أنَّ (زيدًا) في نحو: (ما أحسن زيدًا)، مفعول وزعم الفراء ومن تابعه من الكوفيين أنه انتصب بأفعل للتفريق بين الاستفهام والخبر [4] وهذا ما أشار إليه ابن عقيل, يقول ابن السراج: ((وإذا قلت: ما أحسن زيدًا, كان الأصل, (حسن زيد) ثم نقلناه, إلى (فعل) فقلنا: شيء أحسن زيدًا وجعلنا (ما) موضع شيء ولزم لفظا واحدًا ليدل على التعجب كما يفعل ذلك في الأمثال))[5], قال الفارسي: ((قال أبو علي: (ما) اسم مبتدأ، وأحسن خبرُه، وموضعُ (ما) رفع بالابتداء، وفي (أحسن) ضمير (ما) فزيدٌ منتصب بأحسن وتقديره: رجل ضَرَب عَمْرًا))[6] وابن يعيش يعلل النصب: ((فالجواب أن التعجب باب مبالغة مدح أو ذم، وذلك لا يكون إلَّا بعد تكرر ذلك الفعل منه حتى يصير كالطبيعة والغريزة، فحينئذ تنقله في التقدير إلى (فعل) بالضم، فيصير (ضرب)، و(علم)، كما قالوا: (قضو الرجل)، و(رمو) حين أرادوا المدح والمبالغة، وهذا البناء لا

(١) سورة الصافات: ١٢.
(٢) يُنظر: شرح التصريح:٢/ ٥٧-٦٠.
(٣) المساعد: ١٤٧/٢.
(٤) يُنظر: التذييل والتكميل: ١٧٧/١٠.
(٥) أصول النحو: ٩٩/١.
(٦) التعليقة: ١٠٩/١.

يكون متعديًا, فإذا أريد التعجب منه، نقلوه بالهمزة، فيتعدى حينئذ إلى مفعول واحد؛ لأنه قبل النقل كان غير متعد))[1], فمن أقوال البصريين نرى أن(زيدًا) مفعول والمعنى (من أحسن زيدًا), فمذهب سيبويه والبصريين أن نصب الاسم هو على المفعول به.

وتجاذب الفراء ومن وافقه من الكوفيين زاعمين أن نصبه هو على حد ما انتصب في قولهم: (زيد كريم الأب)، فأصله: (زيد أظرف من غيره)، وإنما جيء بـ(ما)، فقالوا: (ما أظرف زيد؟) على سبيل الاستفهام، ونقلت الصفة من(زيد)، وأسندوها إلى ضمير (ما)، وانتصب (زيد) بـ(أظرف) للتفريق بين الخبر والاستفهام, والفتحة في (أفعل) فتحة إعراب، وهو خبر عن (ما)، وإنما انتصب لكونه خلاف المبتدأ الذي هو (ما)؛ إذ هو في الحقيقة خبر عن (زيد)، وإنما أتي بـ(ما) ليعود عليها الضمير، والخبر إذا كان خلاف المبتدأ كان منتصبًا بالخلاف على رأي الكوفيين في: (زيد خلفك)[2].

واعترض السيرافي على ذلك بأنه قول لا دليل عليه، ويفسده أنه نصب أحسن وهو اسم في موضع خبر المبتدأ، والتفريق بين المعاني لا يحيل الإعراب عن وجهه[3], وذهب الزجاجي إلى أنه فاعل في الحقيقة[4], وابن عقيل لم يصرح بموافقته البصريين لكن كلامه يوحي بالموافقة.

إذن ما ذهب إليه البصريون يكون عندي هو الأولى؛ لأن المتعجب قد نصب بـ(أفعل) التعجب, ولأن إنفعال المتكلم قد وقع عليه, وكذلك يشهد له اللفظ والمعنى.

ثانيًا: التجاذبات في فعلية(أفعل) واسميتها

ورد في المساعد تجاذب للنحاة: (((فعلًا) - وهو مذهب البصريين، ودليله بناؤه على الفتح، ونصبه المفعول الصريح، والهمزة فيه للنقل.

(لا اسمًا، خلافًا للكوفيين غير الكسائي) - وأبو الحسن بن عصفور، نقل ذلك عن الكوفيين، ولم يستثن الكسائي...))[5].

تجاذب النحاة في القول في فعلية (فعل) أو اسميته, فالبصريون يرون أنه فعل ووافقهم الكسائي؛ لأنه يبنى على الفتح وناصب للمفعول والهمزة للنقل ويوجد ضمير فاعل في

(١) المفصل لابن يعيش: ٤/٤١٤.
(٢) يُنظر: ارتشاف الضرب: ٤/٢٠٦٦.
(٣) يُنظر: شرح كتاب سيبويه: ١/٣٥٥.
(٤) يُنظر: المنهاج في شرح الجمل: ١/٤٠٢.
(٥) المساعد: ٢/١٤٧.

(أحسن) يعود على (ما), ودعم البصريون قولهم بأن فيه أمارة الأفعال منها: أنه تدخل عليه نون الوقاية وياء المتكلم نحو: (أرشدني، وأسعدني، وأبعدني) وأنه ينصب المعارف والنكرات نحو(زيد أكبر منك سنًا), وكذلك مايدل على فعليته أنه مفتوح الآخر وهي من خصائص الفعل الماضي البناء في حين زعم بعض الكوفيين أن (أفعل)مبني وإن كان اسمًا؛ لأنه تضمن معنى التعجب، وأصله أن يكون للحرف[1], واستدل هؤلاء على قولهم بأن الفتحة فتحة إعراب كما في: (ما أظرف زيدًا) على سبيل الاستفهام، ونصبوا (زيدًا) فرقًا بين الاستفهام والتعجب وكذلك فإنه فتح آخره لتضمنه معنى حرف التعجب؛ لأنه كان يجب أن يكون التعجب حرف كغيره من الاستفهام, أو الشرط, أو النفي والنهي, والتمني, والترجي, والنداء, والعطف, والتصغير, والنسب, والاستثناء وكذلك أسماء الإشارة بُنيت لتضمنها معنى حرف الإشارة مع أنه لم ينطق به فكذلك هنا[2]، وقولهم مردود, لأن الاستفهام أصل التعجب دعوى لادليل عليها والتعجب أخبار يحتمل الصدق والكذب والاستفهام استخبار لايحتمل الصدق والكذب فلا يكون أصلًا له[3] وذهب ابن عقيل إلى موافقة البصريين, وعليه فيكون ماقاله البصريون هو الأولى وذلك؛ لأن جملة التعجب دالة على أمر مستظرف بطريق الانشاء, والأدلة على أنه اسم أدلة يشوبها الضعف والاعتراض ولم يكثر فيه السماع عن العرب.

ثالثًا: التجاذبات في دلالة زمنية (أفعل به)

ذكر ابن عقيل إلى أن الزجاج تجاذب مع النحاة إلى أن صيغة(أفعل به) هي أمر قال: (((لا أمرًا) - خلافاً للزجاج ومن وافقه، في زعمهم أنه أمر حقيقةً، ليس المراد به الخبر، والهمزة فيه على المشهور للنقل، وقالوا ذلك للمحافظة على حقيقة الصيغة، والأصل: حَسُن زيدٌ، ثم دخلت همزة النقل على معنى (أحسن زيدًا أمر ما)، ثم جيء بصيغة الأمر على معنى: (دُم أيها الأمر له، أو أحكم أيها المخاطب له بذلك)، وهذا أمر حقيقة))[4].

تجاذب النحاة في هذا القول فالبصريون يرون أنه ليس بأمر وإن كانت صورته صورة الأمر، لكنه ليس بأمر حقيقة معللين ذلك بأنَّ معنى (أحسن بزيد): (أحسن زيدٌ) أي: صار ذا حسن، كما في (أبقلت الأرض)، أي: صارت ذات بقل، وهو خبر معناه التعجب، فمدلوله ومدلول (ما أحسن

(١) يُنظر: الانصاف١/١١٢.
(٢) يُنظر: أمالي ابن الشجري: ٢/٤٠٢, وارتشاف الضرب: ٤/٢٠٦٦.
(٣) يُنظر: أسرار العربية: ١٠٣, وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢/٤٦.
(٤) المساعد: ٢/١٤٩.

زيدًا) من حيث التعجب واحدٌ؛ فالمعنى ليس أنه كانت منه صيرورة إلى التعجب منه فيما مضى؛ إذ لايقال ذلك إلا وأنت منشئ للتعجب منه لا على حقيقة الإخبار(١), قال سيبويه: في (هذا باب ما يعمل عمل الفِعلِ ولم يجرِ مجرى الفعل ولم يتمكَّنُ تمكُّنَهُ) (٢): ((وذلك قولُك: ما أحسَنَ عبدَ الله، زعم الخليل أنَّه بمنزلة قولك: شيءٌ أحْسنَ عبدَ الله، ودخلَهُ معنى التعجُّب...))(٣), ثُمَّ قال في (هذا بابُ ما لايجوز فيه ما أفْعَلَهُ) (٤): ((... وما لم يَكُنْ فيه ما أَفْعَلَهُ لم يَكُنْ فيه أفْعِلْ به رجُلاً... والمعنى في (أَفْعِلْ به وما أفْعَلَهُ) واحدٌ، وكذلك أفْعَلُ منهُ، وإنما دعاهم إلى ذلك أنَّ هذا البناء داخلٌ في الفِعْلِ...))(٥).

قال الاستراباذي: ((... وأمَّا (أَحْسِنْ بزيدٍ) فعند سيبويه (أفْعِلْ) صورتُهُ أمرٌ ومعناه الماضي، من (أَفْعَلَ) أي صار ذا فعلٍ، كألحم أي صار ذا لحمٍ، و(الباء) بعده زائدة في الفاعل لازمةٌ، وقد تُحذف إن كان المتعجب منه (أنْ) وصلتها، نحو: أَحْسِنْ أنْ تقول، أي بأن تقول، على ما هو القياس, وضُعِّفَ قولُهُ بأن الأمر بمعنى الماضي مما لم يُعْهَدْ، بل جاء الماضي بمعنى الأمر، نحو: اتَّقى امرؤ ربَّه، وبأنَّ (أَفْعَلَ) بمعنى صار ذا كذا قليلٌ، ولو كان منه لجاز أَلْحِمْ بزيدٍ وأَشْحِمْ بزيدٍ، وبأنَّ زيادة الباء في الفاعل قليلةٌ والمطرد زيادتها في المفعول...))(٦).

وتجاذب معهم الزجاج في هذا القول فهو يرى أنه أمرٌ حقيقة، وليس مرادًا به الخبر، والهمزة فيه للنقل، وهو قول الفراء والزمخشري وابن خروف(٧), ولكن ابن خروف صرح بغير ذلك(٨) وتجاذبوا في الفاعل على قولين: الأول: المخاطب الحسن، وهو قول ابن كيسان، فكأنه قيل: (يا حسن أحسن بزيد)، أي: الزمه ودم به، وهو مردود لأنهم يصرحون بخطاب الشخص، فيقولون: (يا زيد أحسن بعمرو)، فكيف يكون الضمير لمخاطبين, الثاني: أن المخاطب هو الشخص، فقولهم: (أحسن بزيد) فالفاعل ضمير المخاطب، فكأنما قيل: (أحسن يا مخاطب بزيد)، ولا يبرز الضمير باختلاف المخاطب تثنيةً وجمعًا وتأنيثًا؛ لأنه جرى مجرى المثل، وكان الأصل: (شيء أحسن زيدًا)، أي: كان سببه أو حكم بحسنه، ثم أمروا المخاطب بذلك، فمعنى (يا زيد أحسن

(١) يُنظر: التذييل والتكميل: ١٠/ ١٨٦.
(٢) الكتاب: ١/٧٢.
(٣) المصدر نفسه: ١/٧٢.
(٤) المصدر نفسه: ٤/٩٧
(٥) المصدر نفسه:٤/ ٩٧-٩٨.
(٦) شرح الرَّضي على الكافية: ٤/ ٢٣٤-٢٣٥.
(٧) يُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١/٢٠٣, وارتشاف الضرب: ٤/٢٠٦٧, وحاشية الصبان: ٢/١١١.
(٨) يُنظر: شرح الجمل لابن خروف: ٢/٥٨٤.

بعمرو)، أي: احكم بحسنه، ولزمت الباء في المفعول ليكون للأمر في معنى التعجب حالة لا تكون له حالة غير التعجب[١], وقولهم مردود عند الرضي بأنَّه فيه تكلف وسماجة[٢], واختلف المتأخرون في المسألة، فمنهم من ذهب إلى أنَّه أمرٌ حقيقةً[٣]، وهناك من قال: ((... والأصحُّ أنَّه خبرٌ معنًى وإنْ كان لفظه لفظ الأمر للمبالغة، وليس بأمرٍ حقيقةً...))[٤].

وذهب بعض المحدثين بالوجهين[٥]، وذهب البعض إلى أن الرأي الأيسر والأوضح والأقرب إلى عقول ناشئة المتعلمين هو القائل إنَّه أمرٌ حقيقةً [٦]، ومنهم من اختار الرّأي القائل إنَّه فعلٌ ماضٍ على صيغةِ الأمرِ[٧], وذهب الدكتور فاضل السامرائي إلى جواز الحالتين: ((... والّذي يبدو أنَّ هذه الصّيغة أمرٌ بالمشاركة في التعجُّب، فالفرق بين قولك: ما أَحْسَنَ محمدًا، وأَحْسِنْ بمحمدٍ، أنَّ الأوْلى تعجُّبٌ انفراديٌّ يقولُهُ المرء متعجِّبًا من حُسن محمدٍ، وأمَّا (أَحْسِنْ بمحمَّدٍ) فهوَ دعوةٌ إلى التعجُّب من حُسنِ محمدٍ، فأنتَ تدعو غيرَك ليشاركك في هذا التعجَّب، يدلك على ذلك تحويلُهُ إلى صورة الأمر كما يقول الأولون أو هو أمرٌ حقيقةً كما يقول الآخرون، والباء في المتعجَّب منه قد تكون زائدةً جيء بها للدلالة على التعجُّب))[٨].

وذهب ابن عقيل إلى ترجيح قول البصريين, والصحيح عندي بعد قول النحاة الفضلاء قول البصريين؛ لأن التعجب محتمل الصدق والكذب, وأنه لا يجاب بالباء، فما من أمر إلا ويجوز أن يجاب بالباء، وإنما خص التعجب بلفظ الأمر لما فيه من معنى المبالغة, وأنَّه أُجري مجرى المثل والأمثال لا تُغيَّر.

قال تمام حسان: ((والمعنى: ما أشدَّ عجبي له، والتركيب مسكوكٌ ثابت الصُّورة، والمعنى في الحالتين على الإفصاح، أي التعبير عن الانفعال والتأثير))[٩].

إذن اللفظ لفظ الأمر والمعنى الخبر والفاعل ظهر مراعاة لذلك المعنى وهو الخبر وغيَّر لفظه مراعاة للخبر.

(١) يُنظر: التذييل والتكميل: ١٠/١٨٩.
(٢) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ٤/٢٣٥.
(٣) يُنظر: المصدر نفسه: ٤/٢٣٤-٢٣٥.
(٤) همع الهوامع: ٣/ ٣٨.
(٥) يُنظر: جامع الدروس العربية:١/ ٦٦-٦٧.
(٦) يُنظر: النحو الوافي: ٣/ ٢٤٤-٢٤٥.
(٧) يُنظر: الموجز في قواعد اللغة العربية: ١٨-١٩.
(٨) معاني النحو: ٤/٢٤٤-٢٤٥.
(٩) اللغة العربية معناها ومبناها: ١١٥.

خامسًا: التجاذبات في(ما) التعجبية

ذكر ابن عقيل تجاذبًا في (ما) التعجبية قال فيه: (((بمعنى شيء) - فتكون (ما) نكرة تامة، ومسوغ الابتداء معنى التعجب والخبر الفعل؛ وهذا مذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين؛ ومعنى التمام في ما أنها لا تحتاج إلى صفة))[١].

يرى سيبويه والبصريون أن(ما) قد وجدت تامة في كلام العرب كما في: (غسلته غسلا نِعمَّا)، أي: نعم الغسل، وكذلك كما في: (إني مما أن أصنع)، أي: من الأمر أن أصنع، لكنها في باب (نعم) لا تكون نكرة وهي هنا نكرة لزم لفظها التعجب, قال سيبويه: ((وذلك قولك (ما أحسن عبد الله), زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: (شيء أحسن عبد الله)، ودخله معنى التعجب, وهذا تمثيل ولم يتكلم به))[٢].

وتجاذب في هذا القول الفراء وابن درستويه فذهبا إلى أن (ما) استفهامية، دخلها معنى التعجب وتأوله ابن درستويه على الخليل، قال: (معنى قول الخليل في (ما أحسن زيدًا) إنه استفهام دخله معنى التعجب كأنه الذي من حقه أن يقال: أي شيء حسنه؟ واستدل عليه بإجماعهم على أن قولهم (أي رجل زيد) استفهام دخله معنى التعجب, ووافقهم الاخفش في أحد أقواله وضعف هذا القول الرضي بانَّه لم يُعهد أن يكون الأمر بمعنى الماضي بل جاء الماضي بمعنى الأمر[٣], كما وردَّه ابن الطراوة قال: (الشيء إذا زاد على حده المتعارف، وخرج عما عليه نظائره, فإن العرب تضم له لفظا ينقله عن بابه إلى معنى التعجب، وذلك قولهم في المتناهي الحسن: (ما أحسنه! ومثله: ما أشجعه! وما أظرفه!) ينقلون الفعل عمن هو له وبه إلى لفظ مبهم لا يخص واحدًا من جمع ولا جمعا من تثنية؛ وهو (ما)، ولا تكون (ما) في الخبر بغير صلة إلا في هذا الباب؛ لأن الصلة تبين الموصول وتوضحه، والمتعجب لا يدري الضرب الذي تعجب منه كيف خرج عن بابه، ولا ما الذي أخرجه حتى صار إلى تلك الحال، ولو وصل (ما) كان قد بين وأوضح، وليس هذا طريق التعجب؛ ألا ترى أنهم لا يقولون: (شيء أحسن زيدًا)؛ إذ كان (شيء) بهذا اللفظ يخص الواحد، ويميز بينه وبين ما ليس بواحد، فعدلوا عنه لذلك إلى ما هو أعم منه، وهو (ما)[٤], وتجاذب معهم الأخفش في أحد أقواله أيضًا إنها موصولة, أو موصوفة، وصلتها وصفتها

(١) المساعد: ١٤٨/٢.
(٢) الكتاب: ٧٢/١.
(٣) شرح الرضي على الكافية: ٢٣٤/٤.
(٤) يُنظر: التذييل والتكميل: ١٨٢/١٠.

ما بعدها والخبر محذوف، كما في(ما أحسن زيدًا) وتقديره: الذي (أحسن زيدًا شيء)[١]، وعليه جماعة من الكوفيين ورُدَّ قوله أيضًا بأن الإبهام تمنعه الصلة؛ لأنه لا تجتمع معه؛ لأنَّ المراد هنا إبهام ذات السبب لا إبهام ما ينسب إليه، وحذف الخبر مع وجود الصلة إبهام ما ينسب إليه، وإيضاح للذات؛ لأن الصلة توضح الموصول, وتجاذب الكسائي معهم برأي شاذ بأنها لامحل لها من الإعراب[٢].

وذهب ابن عقيل الى موافقة البصريين في قولهم, والذي ترنو إليه النفس قول البصريين؛ لأن الكلام على قولهم مستقل بنفسه، لا يحتاج تقدير شيء، وفي الآخرين، يحتاج إلى تقدير شيء، وإذا استقل الكلام بنفسه، مستغنيا عن تقدير، صار أولى مما يحتاج إلى تقدير, وبما أنَّ التعجب يناسب ما يجهل سببه فالتنكير أولى به فمعنى(ما أحسن زيدًا) شيء من الأشياء لا أعرفه جعل زيدًا حسنًا وبعد ذلك نقل لإنشاء التعجب وانمحى منه الجعل فجاز استعماله في التعجب من شيء يستحيل, قال الدكتور فاضل السامرائي: ((والأقرب إلى الصواب أن يقال: أن هذه عبارة تفيد التعجب، والتعجب معلوم، ثم أن التعجب انفعال قديم في نفس البشر، والأظهر أنه وضعت له صيغته ابتداء، لأن الإنسان محتاج إلى التعبير عنه قبل كثير من التعبيرات، ولا داعي للدخول في تحليلات تفسد المعنى والذوق))[٣].

سادسًا: التجاذبات في حذف المعمول في صيغة(أفعل به)

ورد في كتاب المساعد تجاذب في حذف المعمول في هذه الصيغة: ((أو لأفعِلْ كقوله تعالى: ((أسمع بهم وأبصر)) أي وأبصر بهم؛ وعلى قول الجمهور إن المجرور في موضع رفع بأفعل إنما جاز حذفه؛ لأنه في المعنى كمعمول أفعل فحمل عليه؛ والفارسي وقوم على أنه لم يحذف بل حذف الحرف فاستتر الضمير, ورد بعدم بروزه، فلا يقال: أسمع بالزيدين وأبصروا))[٤].

قال ابن مالك: ((ثم قلت: (وإذا عُلم جاز حذفه) أي إذا علم المتعجب والمقصود به جاز حذف معمول أفْعَل كان أو معمول أفْعِلْ))[٥] تجاذب النحاة في حذف المعمول فالجمهور يحذفه للعلم به مع كونه فاعلًا؛ لأن لزومه الجر كساه صورة الفضلة، ولأنه معمول (أفعل) في المعنى,

(١) يُنظر: معاني القرآن للأخفش: ٣٩/١, وأمالي ابن الشجري: ٥٥٣/٢.
(٢) يُنظر: أمالي ابن الشجري: ٥٥٣/٢.
(٣) معاني النحو: ٢٩٧/٤.
(٤) المساعد: ١٥٣/٢.
(٥) شرح التسهيل لابن مالك:٣٧/٣.

وهو قول سيبويه, وجاذبه في هذا القول الفراء الذي ذهب إلى جواز حذفه كونه مفعولًا[١] وجاذبهم الأخفش بعدم جوازه وجوز إذا كان ضميرًا كما في(ما أحسنه), و(أحسن به) لوجود دليل عليه مع كونه فاعلًا[٢], لكن الفارسي رأى في أنه استتر في الفعل حين حذفت الباء، كما في: (زيد كفى به كاتبًا), زيدٌ كفى كاتبًا[٣], ورده ابن مالك من وجهين: الأول: لزوم إبرازه حينئذ في التثنية والجمع، والثاني: أن من الضمائر ما لا يقبل الاستتار، كـ:(نا) من: أكرم بنا، فإن لم يدل عليه دليل لم يجز حذفه, أما في (ما أفعله) فلعروه عن الفائدة، فإنه لو قيل: (ما أحسن أو ما أجمل)، لم يكن كلامًا؛ لأن معناه أن شيئًا صير الحسن واقعًا على مجهول، وهذا مما لا ينكر وجوده، ولا يفيد التحدث به, وأما نحو (أفعل به) فلا يحذف منه المتعجب منه لغير دليل؛ لأنه فاعل[٤], وذكر السيوطي بعدم جواز الحذف وكذلك ابن عقيل بجواز الحذف[٥] وهذا الحذف موجود مادام هناك قرينة دلت على الحذف وهذا من التوسع لكن الحذف في الضمير فقط فلا يكون في الاسم نحو: (أكرم بزيد) لعدم وجود الدليل عند الحذف.

سابعًا: التجاذبات في عدم تأكيد فعل التعجب

قال ابن عقيل: (((ولا يؤكدُ مصدر فعل تعجب) - فلا يقال: ما أحسن زيدًا إحسانًا، ولا أحسِنْ به إحسانًا؛ لاستغنائه عن ذلك بما فيه من المبالغة؛ وهذا قول الجمهور، وأجاز ذلك الجرمي))[٦].

تجاذب النحاة في تأكيد فعل التعجب فالجمهور لايرتضون ذلك؛ لأنه لايتصرف ولم يسمع من العرب، على الرغم من أن القياس يقتضي جوازه, وكذلك لايجوز الفصل بالمصدر؛ لأنه جرى كالمثل, قال ابن مالك: ((ولما كان فعل التعجب دالًا على المبالغة والمزية استغنى عن توكيد بالمصدر، وكذلك أفعل التفضيل))[٧], يقول أبو حيان: إن العلة في ذلك كونه ليس له فعل من معناه، فإن قلت(زيد أفضل من عمرو) فإن العرب لم تبن فعلًا يدل على أفضلية زيد على عمرو

(١) شرح الرضي على الكافية: ٢٣٦/٤.
(٢) يُنظر: همع الهوامع: ٥٠/٣.
(٣) يُنظر: المسائل العسكريات: ٧٣.
(٤) يُنظر: شرح التصريح: ٦٣/٢.
(٥) يُنظر: المساعد: ١٥٤/٢.
(٦) المساعد: ١٥٤/٢.
(٧) شرح التسهيل لابن مالك: ٣٨/٣.

كما دل عليه أفعل التفضيل[1], إذن (أفعل) التعجب يلزم لفظ الماضي ويلزم (أفعل) لفظ الأمر ودائمًا لا يكون إلا جامدًا، ولذلك قيل: لا مصدر له، وإن كان في الأصل له مصدر، فأحسن في الأصل له مصدر، ويشتق منه ويكون مضارع وأمر، لكن إذا ركب في صيغة التعجب، (ما أفعل وأفعل به) صار غير متصرف لا يستعمل منه مضارع ولا أمر، مسلوك به سبيل واحدة، لتضمنه معنى هو بالحروف أليق.

ثامنًا: التجاذبات في تصحيح عين(ما أفعل به, وأفعل به)

جاء في المساعد في أحد التجاذبات: ((ويجب تصحيح عينيهما) - نحو: ما أبين الحق وما أنوره، وأبين به وأنورْ، وكان حقهما الإعلال، كما في أقام وأقم، لكن حمل فعل التعجب على أفعل في التفضيل؛ لأنهما من وادٍ واحد؛ والتصحيح في أفعَل وأفعِل قول الجمهور والمسموع من العرب، وأجاز الكسائي الإعلال في (أفعِلْ) فيقول: (أطوِلْ بهذه النخلة وأطِلْ بها، بمعنى: ما أطولها)))[2].

رأي جمهرة النحاة تصحيح عين(أفعَل), و(أفعِل) من الوجوب, قال ابن جني: ((إنما أشبه فعل التعجب الأسماء؛ لأنه لا يتصرف كما أن الأسماء كذلك؛ فلذلك صحح، فقيل: (ما أقومه) وأنت لا تقول: (أقْوَمَ زيد عمرا) في معنى (أقامه), ومن هنا لحقه التحقير كما يلحق الأسماء في قولهم: (ما أميلحه, وما أحيسنه) والأسماء إذا كانت في أوائلها الزوائد التي تكون في أوائل الأفعال, صححت ولم تعل...وإنما صح (أَفْعِلْ به) نحو: (أَسْيِرْ به، وأقوم به)؛ لأنك مخبر لا آمر))[3].

قال ابن مالك: ((وإذا كانت عين أفعل المتعجب به ياء أو واوا وجب تصحيحها نحو ما أبين الحق، وأنوره وأصله الإعلال لكن صحيح حملا على أفعَل وزنا ومعنى فأتبع أحدهما الآخر فيما هو أصل فيه, كما أجرى اسم الفاعل مجرى المضارع في العمل وأجرى المضارع مجرى اسم الفاعل في الإعراب، وكما أجرى الحسن الوجهَ على الضارب الرجلَ (في النصب)، والضارب الرجلِ على الحسن الوجه في الجر، ثم حمل أفْعِل المتعجب به على أخيه، فقيل أبين بالحق وأنور به، كما قيل ما أبينه وأنوره))[4] فقد قيس على اسم التفضيل, فقالوا (أقول وأبيع وأدعي

(١) يُنظر: التذييل والتكميل: ١٠٠/٢٠٠.
(٢) المساعد: ٢/١٥٥.
(٣) المنصف لابن جني: ٣١٦.
(٤) شرح التسهيل لابن مالك: ٣/٣٩.

وأرمي) وذلك بحمله على باب أفعل الذي للمفاضلة، فنظرًا لهذا الجمود، ومنع التصرف صار مشابهًا للأسماء، فصحح كالأسماء[١], وتجاذب الكسائي في هذا القول إلى جواز التصحيح وكذلك الإعلال[٢], إذن التصحيح لعين (أفعَل), و(أفعِل) هو الواجب؛ لأنه هو المسموع عن العرب وعدم جواز الإعلال؛ لأن فعل التعجب جامد فلا يمكن إعلاله.

تاسعًا: التجاذبات في فك افعل المضعف

قال ابن عقيل: ((وفكُّ أفعِلْ المضعف) - نحو (أعزز بزيد وأجلل)؛ وهذا قول الجمهور والمسموع؛ وأجاز الكسائي الإدغام فيقول: (أجِلَّ بزيد)))[٣].

تجاذب النحاة في هذه المسألة إذ يرى جمهرة النحاة إن فك الإدغام هو الأولى جاء في إيجاز التعريف: فإن كان المستحق لسكون الوقف (أفعل) تعجبًا ففكه مجمعٌ عليه نحو: ((أَجْلِل بزيد)), وقد وافق بنو تميم أهلَ الحجاز في فك هذا لكنهم لم يوافقوهم في نحو: (ارْدُدْ)؛ لأن (ارْدُدْ) معرض لتحريك ثاني مثليه لساكن يليه كـ(ارْدُدْ) الشيء، وهذا شبيه بالفك المتروك إجماعًا ولا يؤدي فك (أَجْلِل) ونحوه إلى هذا؛ لأنَّه لا يليه إلاَّ الباء المجرور بها على الأغلب[٤], فهذا الفك ناتج التعجب ولو لم يكن تعجبا لأدغم لأنّ سبب الإدغام في هذا النوع إنّما هو تلاقي المثلين، متّصلين، متحركين، تحركا غير عارض، أو ساكنا أحدهما سكونا غير لازم، كسكون (أجلل) إذا لم يكن تعجبا؛ لأنه معرض للحركة في نحو: (أجلل الله، وأجلّاه وأجلّوه، وأجلّيه), وتجاذب في هذا القول الكسائي الذي رأى إلى جواز الإدغام فأجاز: (أجلل بزيد! وأجل بزيد)، والمسموع من العرب هو الفك[٥]؛ لأنه لم يتصل المثلان متحركين في التعجب؛ لأنه لا يجيء بعد الثاني ساكن فيتحرك آخر الفعل له، إنما يجيء متحرك، وهو المجرور بالباء، فلذلك لم يوجد فيه سبب الإدغام.

إذن والذي يبدو لي أن الراجح أن فك الإدغام هو الأولى وهو قول الجمهور وذلك؛ لأنه يدخل فعل التعجب لزومًا.

(١) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٤٤٨/٥.
(٢) يُنظر: ارتشاف الضرب: ٢٠٦٨/٤.
(٣) المساعد: ١٥٦/٢.
(٤) يُنظر: إيجاز التعريف: ٢١٠.
(٥) يُنظر: همع الهوامع: ٤٨٦/٣.

عاشرًا: التجاذبات في عدم التصرف

قال ابن عقيل: ((ولا يتصرفان) - فلا يكون أفعَل إلا على صيغة الماضي، ولا أفعِل إلا على صيغة الأمر؛ وعلة ذلك تضمنهما معنى التعجب، فأشبها الحرف، لأن الموضوع للدلالة على المعاني الحروفُ؛ وقال المصنف إنه لا خلاف في أنهما لا يتصرفان,... وقد ذهب هشام بن معاوية الضرير من أئمة الكوفيين إلى جواز تصرف أفعل إلى المضارع، قال: فتقول: ما يُحسِنُ زيداً!, عند إحاطة العلم بأنه يكون))[1].

تجاذب النحاة في هذه المسألة فذهب جمهور النحاة إلى أنه لايجوز مجيء المضارع من فعل التعجب ولا اسم الفاعل, قال المبرد: ((فإذا قلت (ما أحسن زيدًا) لم يجز أن تضع الفعل المضارع ها هنا فتقول (ما يحسن زيدًا) و(ما محسن زيدًا)؛ لأن معنى التعجب إنما دخله على هيئة إن زال لفظها زال المعنى))[2].

إلا أنَّ هناك من النحاة من ذهب إلى جواز مجيء ذلك قال السيوطي: (((وجوز هشام المضارع من ما أفعل) فيقال: (ما يحسن زيدًا) ورُدَّ بأنَّه لم يسمع))[3], ففعل التعجب في الصيغتين القياسيتين لايتصرف لجموده لكون معنى التعجب جرده التصرف فأشبه الحرف, لكن هشام الضرير رأى إلى جواز التصرف والحكم في ذلك للمعنى, ونسب إلى الكوفيين القول بالتصرف استنادا إلى تصغيره وقياسه على (أفعل التفضيل) لكنه لم يرد سماعًا[4] وقولهم مردود؛ لأن فعل التعجب سلب منه التصرّف لأمرين، الأول: أنّ أهل اللغة على الرغم من أنهم لم يصوغوا للتعجّب حرفًا يدلّ عليه، لكن أوجدوا له صيغة لا تختلف؛ ليكون ذلك إشارة للمعنى الذى حاولوه، فيدلّ لفظه بلزومه وجهًا واحدًا أنه تضمّن معنى ليس له فى أصله، فلمّا دخل معنى التعجّب على لفظ، متى زال عن هيأته زال المعنى المراد به، وجب أن لا يعدلوا إلى لفظ آخر.

والثانى: أن المضارع يحتمل زمانين: الحاضر والمستقبل، وإنما يتعجّب فى الأغلب مما هو موجود ومشاهد، وقد يتعجّب ممّا مضى، ولا يُتعجب ممّا لم يقع، فلم يرغب العرب في استعمال لفظ يحتمل الدلالة على الاستقبال؛ فلو استعمل المضارع لم يعلم التعجب مما وقع من الزمانين فيصبح اليقين مشكوكًا فيه، فلمّا كُره استعمال المضارع كان اسم الفاعل أكره منه، كونه لا يخصّ زمانًا بعينه، فلذلك لم يقولوا: (ما يحسن زيدًا)، و(لا ما محسن زيدًا)، وإنما

(١) المساعد: ٢/١٥٥.
(٢) المقتضب: ٤/١٧٧.
(٣) همع الهوامع: ٣/٤٧.
(٤) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٤/٤١٢.

استعمل الماضى، والمعنى معنى الحال؛ وإنما التعجّب يكون في ما هو موجود مشاهد[1], فالفعل الجامد لا يتعلق بالزمان، وليس مرادًا به الحدث, فخرج بذلك عن دائرة الأفعال، فصار مشابه الحرف من ناحية الجمود ولزومه صيغة واحدة في التعبير, فإن جرد من معنى الحدث والزمان فلا يتصرف؛ لأن معناه لا يختلف باختلاف الازمنة الداعي الى تصريف الفعل على صور مختلفة، لأداء المعاني فى أزمنتها المختلفة، فمعنى الترجّي المفهوم من (عسى) ومعنى الذم المفهوم من (بئس) ومعنَى المدح المفهوم من (نعم)، ومعنى التعجب المفهوم من (ما أشعر زهيرًا)، لا يختلف باختلاف الزمان؛ لأن الحدوث فيها غير مراد حتى يصح وقوعه في أزمنة مختلفة تؤدي إلى تصرفه على حسبها, ففعل التعجب قد وضع للابهام فلذلك لم يتصرف, وكذلك إن وضعه للانشاء ترك تصرفه اشعارًا بهذا المقصد.

حادي عشر: التجاذبات النحوية في الفصل بين أفعل التعجب والمتعجب منه

قال ابن عقيل: ((فلا يجوز: ما أحسنَ مُقبلًا زيدًا، ولا أكرِمْ رجلًا بزيد, قال المصنف: بإجماع؛ يعني فيهما؛ وقد أجاز الجرمي وهشام الفصل بالحال))[2].

بما أن فعل التعجب فعل جامد أي غير متصرف فيكون عمله ضعيفًا فلايقوى للعمل في المتعجب منه إذا فصل بينه وبين المتعجب منه, إلا أنَّ هناك من النحاة من ذهب إلى جواز الفصل إذ ذهب الأخفش في أحد قوليه ومعه المازني، والزجاج، والفارسي، وابن خروف، والأستاذ أبو علي الشلوبين إلى جواز الفصل، بالظرف والجار قياسًا على الأحرف المشبه بالفعل وضعفها وقد فصلت بهما عن ما عملت فيهما فكذلك هنا[3], وهو قول ابن مالك وابنه, لثبوت ذلك نثرًا ونظمًا وقياسًا, فمن النثر قول أحدهم: (لله در بن يسليم، ما أحسن في الهيجاء لقاءها، وأكرم في اللزبات عطاءها، وأثبت في المكرمات بقاءها)[4], وأيده أبو حيان بقوله وهو الصحيح المنصور[5].

(١) يُنظر: أمالي ابن الشجري: ٣٨٢/٢.
(٢) المساعد: ١٥٧/٢.
(٣) يُنظر: ارتشاف الضرب: ٢٠٧٢/٤, وتوضيح المقاصد: ٩٠١/٢, وشرح التصريح: ٦٦/٢.
(٤) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٤٠/٣.
(٥) يُنظر: ارتشاف الضرب: ٢٠٧٢/٤, إلا ابن خروف لم يجوز الفصل في شرح الجمل: ٥٧٤/٢.

وجاذبهم الأخفش في أحد قوليه والمبرد وأكثر البصريين واختاره الزمخشري ونسبه الصيمري الى سيبويه[١], وذهب بعضهم أن الفصل بالظرف والمجرور قبيح وجوز ابن كيسان الفصل (بلولا) الامتناعية نحو (ما أحسن لولا بخله زيدًا) قال أبو حيان ولا حجة له على ذلك[٢].

في حين جاذبهم الجرمي إلى جواز الفصل حتى بالمصدر والحال نحو(ما أحسن زيدًا مقبلًا, ومأأحسن إحسانًا زيدًا) وجاذبه هشام في المصدر بعدم جوازه, وهو عند النحاة على قبح؛ لأن الفصل لايصح إلا بالنداء اتفاقًا[٣].

والذي أقول به أن الأصل لا يجوز أن يفصل بين فعل التعجب ومعموله، ولا أن يتقدم معموله عليه، وأمَّا الفصل بالظرف والجار والمجرور فالصواب فيه التفصيل فإن كان الجار والمجرور متعلقين بغير فعل التعجب فالمنع بلا خلاف, وعدم الجواز كون فعل التعجب لايتصرف مما جعله ضعيفًا لايقوى على الفصل.

ثاني عشر: التجاذبات اذا كان مشتقا من الافعال الناصبة لمفعولين

جاء في المساعد في أحد التجاذبات: ((ويقال في التعجب من: كسا زيدٌ الفقراء الثياب، وظن عمر بشرًا صديقًا: ما أكسى زيدًا للفقراء الثياب، وما أظن عمرًا لبشرٍ صديقًا؛ وينصب الآخر بمدلول عليه بأفعل، لا به، خلافًا للكوفيين) - أي وفاقًا للبصريين؛ وهذا النقل عن البصريين والكوفيين ذكره ابن كيسان في المهذب، فعلى قول الكوفيين يكون أفعل الواقع بعدما هو الناصب للثياب والصديق، وعلى قول البصريين الناصب لكل منهما عامل مدلول عليه بالذي بعد ما، أيكسوهم الثياب، ويظنه صديقًا))[٤].

تجاذب النحاة في الناصب للمفعولين اذا اشتق من أفعل التعجب على تفصيل فذهب البصريون إلى الناصب للمفعول مدلول عليه بـ(أفعل) لا به، تقديره نحو: يكسوهم الثياب، ويظنه صديقًا، وجاذبهم الكوفيون، فجعلوا ناصبه فعل التعجب، والتركيب جائز عند الفريقين من غير شرط، واختلفوا في تخريجه، فاتفقوا على أن نصب ما كان فاعلًا بـ(أَفعَلَ)، وأجاز البصريون تعديته إلى أحد مفعوليه باللام، نحو: ما أكساك لعمروٍ أو للثياب، وإن جاء من كلامهم: ما أكساك لعمروٍ الثياب، فعلى تقدير عامل، أي: يكسوهم الثياب.

(١) يُنظر: التبصرة: ٢٨٦/١.
(٢) يُنظر: ارتشاف الضرب: ٢٠٧٢/٤, وتوضيح المقاصد: ٩٦/١.
(٣) يُنظر: المقاصد الشافية: ٥٠٠/٤.
(٤) المساعد: ١٥٩/٢.

وقال الكوفيون: تعدي (أَفعَلَ) بعد نصبه ما كان فاعلًا إلى الأول باللام، وإلى الثاني بنفسه[١].

وأما باب (ظن) فعند البصريين مقتصر على الفاعل، نُصب بـ(أَفعَلَ) ولم يُعدى إلى شيء من المفعولين، لا بحرف ولا بنفسه، وقال الكوفيون: يذكر المفعولان، ثم إن لم يلبس عُدي باللام للأول، وبنفسه للثاني، كالمثال السابق، وإن ألبس عُديَ لكل باللام، نحو: ما أظن زيدًا لأخيك لأبيك!، أصله: (ظن زيدٌ أخاك أباك), وأجاز بعض النحويين: (ما أعلمني أنك قائم أو بأنك قائم)[٢], وقال أبو حيان: هذا تحرير النقل في المسألة وخلط ابن مالك فنقل عن البصريين تساوى الحكم في باب (كسا وظن) وعن الكوفيين نصب الثاني بفعل التعجب بلا تفصيل[٣], وقد نقل ابن عقيل قول ابن مالك بدون ترجيح, والذي أقول به هو الرأي الكوفي لبعده عن التكلف لعدم وجود تقدير أوحذف فهم ينصبون بنفس الفعل الموجود.

ثالث عشر:التجاذبات في صياغة افعل التعجب من كان واخواتها

جاء في المساعد: (((تام) - أخرج الناقص ككان وكاد؛ وهذا مذهب الجمهور، فلا تقول: ما أكون زيدًا قائمًا، لأنه لا فائدة فيه؛ وأجازه الفراء وابن الأنباري))[٤]

تجاذب النحاة في جواز التعجب من الفعل الناقص فذهب جمهور البصريين إلى عدم جواز ذلك, والعلة في ذلك؛ لأن همزة أفعل في التعجب لتعدية ما عدم التعدي في الأصل أو الحال، والحاصل: أنّه لا بدّ أن يتصور اللزوم في الفعل الذي يبنى منه هذان الفعلان أي فعلي التعجب قبل أن يبنيا، وإذا كان كذلك امتنع التعجب نحو: (كان)؛ لأنّه إذا قيل: (ما أكون زيدا)، أو افتقرت، لزم حذف الخبر، وإبقاء المخبر عنه في المعنى دون خبر غير جائز، وذكر الخبر ممتنع؛ لأنك إن ذكرته منصوبا لم يكن له ناصب؛ لأنّ (أفعل)، الذي هو (أكون) لا يتعدّى إلا إلى واحد، وقد استوفاه، وإن ذكرته مجرورا باللّام أدّى ذلك إلى إدخال اللام الجارة على ما هو خبر في الأصل، ورده ابن عصفور، وذكر ابن مالك، أنّ بعضهم أجاز التعجّب من (كان) فيقول: (ما أكون عبد الله قائمًا)، فيكون (قائمًا) منصوبًا على أنّه خبر (كان)، ورده ناظر الجيش بأنه لا معوّل عليه[٥]، وتجاذب الكوفيون في هذا القول بناء على أصلهم من أن المنصوب بعد (كان) حال مع

(١) يُنظر: شرح الكافية الشافية: ١٠٩٥/٢.
(٢) يُنظر: ارتشاف الضرب: ٢٠٧٦/٤.
(٣) يُنظر: همع الهوامع: ٥٣/٣.
(٤) المساعد: ١٦٠/٢.
(٥) يُنظر: تمهيد القواعد: ٢٦٤٦/٦.

أن ليس فيه سماع, قال ابن السراج: ((وقوم يجيزون: (ما أكون زيدا قائما)؛ لأنه يقع في موضعه المستقبل والصفات, ويعنون بالصفات (في الدار) وما أشبه ذلك من الظروف, ويجيزون ما أظنني لزيد قائما ويقوم, ولا يجيزون (قام)؛ لأنه قد مضى, فهذا يدلك على أنهم إنما أرادوا بقائم) ويقوم الحال))[1], وقولهم مدفوع عند الشاطبي: ((فلا يجوز بناء فعل التعجب منها، فلا يقال: ما أكون زيدًا قائمًا، ولا ما أظل زيدًا سائرًا، ولا نحو ذلك، لأنك بين أمرين؛ إمَّا أن تنصب الخبر ولا تجره باللام، وإمَّا أن تحذفه رأسًا، وكلاهما ممنوع, ولا تجره أيضًا باللام؛ لأنه يصير على معنى آخر، وجر الخبر باللام أيضًا غير صحيح، إذ لا يقال: زيد لقائم، على معنى: زيد قائم))[2].

ابن عقيل لم يرَ أن (كان وأخواتها) يجوز منه التعجب, إذن الأمر عندي لا يكون (كان وأخواتها) مما يقع به التعجب، فلا يقال: (ما أكون زيدًا)؛ لأنه لو صح (ما أكون زيدًا قائمًا) لابد من نصب (أفعل) لشيئين: أحدهما: (زيدًا) المتعجب منه، والثاني: الخبر؛ لأنه لا بد من خبر، مهما تصرفت (كان) لا بد من اسم وخبر، إذن نصب به شيئان، وهذا غير جائز فقول: (ما أكون زيدًا قائمًا)، فلا يجوز حذف (قائمًا) من أجل أن يبقى في اللفظ زيدًا، ولا يجوز حذف قائمًا لامتناع حذف خبر (كان)، ولا جره باللام لامتناع جر الخبر باللام.

إذن فلا يتصرف في (أفعل) بكونه على وزن (كان) فينصب شيئين اثنين، بل لا بد أن يكون ناصبا لواحد.

رابع عشر: التجاذبات في التعجب من الألوان والعيوب

جاء في المساعد تجاذب في قول ابن عقيل: ((وفي ما كان مما يعبر عن فاعله بأفعل فعلاء عاهةٌ قولان: المنع لجمهور البصريين، والجواز للأخفش وبعض الكوفيين، ومنهم الكسائي وهشام، فأجازوا: ما أعوره!, وما كان لوناً منع التعجب منه البصريون، وأجازه الكسائي وهشام، وقال بعض الكوفيين: يجوز في السواد والبياض دون غيرهما من الألوان؛ وروى الكسائي أنه سمع: ما أسود شعره))[3].

تجاذب النحاة في هذه المسألة بين مجوز وبين مانع فالبصريون لايجوزون ذلك حسب اقيستهم وسماعهم يقول سيبويه: (هذا باب ما لايجوز فيه ما أَفْعَلَهُ)[4]: ((... ألا ترى أنَّك لا

(١) الأصول في النحو: ١/١٠٨.
(٢) المقاصد الشافية: ٤/٤٦١.
(٣) المساعد: ٢/١٦٢.
(٤) الكتاب: ٤/٩٧.

تقول: ما أَحْمَرَهُ ولا ما أَبْيَضَهُ، ولا تقول في الأعرج: ما أَعْرَجَهُ، ولا في الأعشى: ما أَعْشَاهُ، إنما تقول: ما أشدَّ حمرتَهُ وما أشدَّ عشاه...))[1], وجاذبه في ذلك أبو الحسن الأخفش, حيث ذهب إلى أنَّ التعجُّب من (العاهات) جائز[2].

قال ابن يعيش: ((فإن الخليل اعتل للمنع منه بأن الألوان والعيوب تجري مجرى الخلق، نحو: (اليد) و(الرجل)، فكما لا تقول: (ما أيداه!) ولا (ما أرجله!) لبعده عن الفعل، فكذلك لا تقول: (ما أسوده!)، ولا (ما أعوره!)؛ لأنهما معان لازمة تجري مجرى الخلق، وكما لا يجوز: (ما أسوده!) ولا (ما أعوره!) لا يجوز (هذا أسود من هذا) ولا (هذا أعور))[3].

والذي عليه أكثر المتأخرين أنَّه غير جائز[4]، واختلف المحدثون في المسألة، فمنهم من منعَ[5]، ومنهم من أجاز، واحتج بعض من أجاز بأنَّ السماع ورد به بقدرٍ يكفي للقياس عليه، وأنَّ الحاجة إليه شديدة في عصرنا بسبب ما أثبته العلم الحديث من تفاوتٍ فيها على مستوى النَّوع والدرجة [6].

والحق أنَّ التعجُّب من العاهات جائزٌ، وبه قال المجمع اللغوي القاهري وفاقًا للكوفيين فيما ذهبوا إليه[7]، فلا عُذر بعد ذلك لمعتذر، على أنَّ المعزو إلى الكوفيين محلُّ نظرٍ؛ لأن المسألة موضع تجاذب عندهم [8].

وأما الألوان فالبصريون منعوا التعجب منها لسببين: أحدهما: أن الأصل في أفعالها أن تستعمل على أكثر من ثلاثة أحرف، وما زاد على ثلاثة أحرف لا يبنى منه فعل التعجب, والوجه الثاني: أن هذه الأشياء لما كانت ثابتة في الشخص، لا تكاد تتغير، جرت مجرى أعضائه التي لا معنى للأفعال فيها، كاليد والرجل وما أشبه ذلك، فكما لا يجوز أن يقال: ما أيداه، ولا ما أرجله من اليد والرجل، فكذلك لا يجوز أن يقال: ما أحمره و لا ما أسوده[9], وتجاذب في هذا القول الأخفش والكسائي وهشام الكوفي بجواز ذلك مطلقًا نحو: ما أحمره، وأجاز بعض الكوفيين ذلك في

(١) المصدر نفسه: ٤/٩٧.
(٢) يُنظر: ارتشاف الضرب:٤/ ٢٠٨٢, والنحو الوافي: ٣/ ٢٤٩.
(٣) شرح المفصل لابن يعيش: ٤/١٢٠, والكتاب: ٤/٩٨
(٤) يُنظر: شرح المفصّل لابن يعيش: ٤/ ٤١٥-٤١٨.
(٥) يُنظر: جامع الدروس العربية: ١/ ٦٤-٦٥.
(٦) يُنظر: النحو الوافي: ٣/ ٢٤٩.
(٧) يُنظر: النحو الوافي: ٣/٢٤٩.
(٨) يُنظر: اللمحة في شرح الملحة: ١/٥١٨.
(٩) يُنظر: أسرار العربية: ١٠٦.

السواد والبياض خاصة دون سائر الألوان، وسمع الكسائي: (ما أسود شعره) ومن كلام أم الهيثم: (هو أسود من حنك الغراب) وفي الحديث في صفة جهنم: (لهي أسود من القار) ورد البصريون هذا كله بالشذوذ الذي لايقاس عليه[١], والعلة في ذلك لكونهما أصلي الألوان، والأصول يكون فيها ما لا يكون في الفروع.

والذي أقول به هو رأي الكوفيين وذلك لسببين كما ذكر عباس حسن, الأول: لورود السماع بقدر يكفي للقياس عليه, والثاني: لكثرة الحاجة إلى التعجب منها ولدواعي العصر؛ بسبب ما كشفه العلم الحديث من التفاوت الواسع في معنى كل منها، والاختلاف البعيد بين أنواعه ودرجاته وليس من الممكن إغفال هذا التفاوت والاختلاف في استعمالاتنا التى تساير الحياة[٢].

خامس عشر: التجاذبات النحوية في صيغ الزوائد (فعَل فَعِل وفعُل وأفعل)

جاء في المساعد: ((فإن كان أفعل قيس عليه، وفاقًا لسيبويه) - والمحققين من أصحابه، ولا فرق بين ما همزته للنقل كأعطى، أو لغيره كأغفى أي نام، فيقال: ما أعطاه وما أغفاه، وهذا ظاهر كلام سيبويه، قال: وبناؤه أبدًا من (فعَل وفَعِل وفعُل وأفعل)، وهو محكي عن الأخفش أيضًا؛ وقال ابن هشام الخضراوي: إنه الصحيح، وقال الصفار: إنه الصحيح الذي يعضده النظر؛ وذهب المازني والمبرد وابن السراج والفارسي إلى المنع مطلقًا، وحكى عن الأخفش، وفصل بعضهم بين ما همزته للنقل فلا يجوز، أو لغيره فيجوز، وصححه ابن عصفور، ونسبه إلى سيبويه))[٣].

تجاذب النحاة في هذه المسألة وهو قياس ما لم يسمع على ما سمع في صوغ ما كان رباعيًا همزته للتعدية كـ(أعطى) وبين ما همزته لغير التعدية كـ(أغفى) ويشهد بأنّ هذا مذهب سيبويه قوله في الباب المترجم: هو الجواز، قولُهُ في (هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكَّنْ تمكُّنه)[٤]: ((... وبناؤه أبدًا من فَعَل، وفَعِل، وفَعُل، وأَفْعَلَ...))[٥] فمذهب سيبويه: أنَّ التعجُّب إنما يكون منْ: فَعَلَ، وفَعِلَ، وفَعُلَ، وأَفْعَلَ[٦]، وما همزته لغير التعدية فسوّى بين (أفعل)، والثّلاثة الثلاثيّة، في صحة بناء فعل التعجب منها، وأطلق القول بـ(أفعل) فعلم أنّه

(١) يُنظر: التذييل والتكميل: ١٠/٢٣٤.
(٢) يُنظر: النحو الوافي: ٣/٣٥١.
(٣) المساعد: ٢/١٦٤.
(٤) الكتاب: ١/٧٢..
(٥) المصدر نفسه: ١/٧٣.
(٦) يُنظر: الكتاب ١/٧٣.

لا يفرق بين ما همزته للتعدية كما فعل ابن عصفور؛ إذ أجاز القياس على: ما أغفى زيدًا؛ لأنّ همزته غير معدّية، ولم يقس على(ما أعطاه)؛ لأنّ همزته معدية، وهو تحكم بلا دليل هذا مع أنّ سيبويه قال بعد قوله: ((وبناؤه أبدا من فعل وفعل وفعل وأفعل)) فشبه هذا بما ليس من الفعل، نحو: (لات) وإن كان من الفعل: (حسُن وكرُم وأعطى)؛ فلم يفرق بين (أعطى)، و(كرم)، مع العلم بأنّ همزة (أعطى) معدّية، لأنّه يقال: عطوت الشيء، بمعنى: تناولته، وأعطيته فلانا؛ فيصير (عطوت) بالهمزة متعديا إلى اثنين، بعد أن كان دونها متعديا إلى واحد، وهذا بيّن، والاعتراف بصحته متعين، وإنما استحق (أفعل) مساواة الثلاثيّ المحض، في هذا الاستعمال، دون غيره، من أمثلة المزيد فيه؛ لشبهه به لفظًا، ولكثرة موافقته له معنى[١].

وجاذب سيبويه في ذلك الأخفش، والمازني، والمبرّد، وابن السراج، وأبو عليٍّ الفارسيُّ، وابن جني، حيث ذهبوا جميعًا إلى القول بالمنع[٢].

قال الاستراباذي: ((... ويبنى أيضًا من باب (أفْعَلَ أفعالاً) قياسًا عند سيبويه، سماعًا عند غيره... والأخفش والمبرّد جوزا بناءه من جميع الثلاثي المزيد فيه...))[٣], معارضٌ بما ذكره المرادي، إذْ قال: ((... ونُقل عن الأخفش أنَّه أجاز التعجُّب في كُلِّ فِعْلٍ مزيدٍ على استكراه...))[٤], وقال ابن يعيش: ((... فالتعجُّب مِنْ (فعل)، قياسٌ مطردٌ، ومن (أفْعَلَ) مسموعٌ... وزعمَ الأخفش أنَّ ذلك في كُلِّ فِعْلٍ ثُلاثي دخلته زوائد... وتابعه أبو العباس المبرّد على ذلك وأجازه، وذلك ضعيفٌ...))[٥].

وتجاذب المتأخرون في المسألة، فمنهم من منع[٦]، وهناك من أجاز[٧]، وذكر بعضهم أن النحويين على ثلاثة مذاهب في المسألة: القول بالجواز، والقول بالمنع، والقول بالتفصيل، وهو الجواز إن كانت الهمزة لغير النقل، والمنع إن كانت للنقل[٨].

(١) يُنظر: تمهيد القواعد: ٦/٢٦٤٣.
(٢) يُنظر: المقتضب: ٤/ ١٧٩-١٨١ و١٨٢, والأصول في النحو: ١/ ٩٩-١٠٠ واللمع في العربية: ١٣٨-١٣٩, والمقتصد في شرح الإيضاح:/١ ٣٧٧-٣٧٩.
(٣) شرح الرَّضي على الكافية: ٤/ ٢٣٠.
(٤) توضيح المقاصد: ٢/٤٨.
(٥) شرح المفصل لابن يعيش: ٤/٤١٥.
(٦) يُنظر: شرح ملحة الإعراب:٧٩-٨٠.
(٧) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك:/٢ ٣٧٥-٣٧٩, وشرح عمدة الحافظ: ٧٤٦.
(٨) يُنظر: توضيح المقاصد: ٢/٤٧, وحاشية الصبان:٣/ ٣٠-٣١.

أما المحدثون ففيهم من منع[١]، وفيهم من أجاز[٢]، وهو المختار لورود السماع بذلك[٣]، وإليه وذهب المجمع اللغوي القاهري أيضًا[٤]، وذكر ابن مالك والمرادي إلى أنَّ ابن عصفور ذهب إلى القول بالتفصيل[٥]، والحقُّ أن ابن عصفور متناقضٌ في المسألة، إذ قال في موضع بالتفصيل[٦]، وذهب في موضع آخر إلى القول بالمنع والشذوذ[٧]، والذي عليه أكثر المتأخرين هو المنع[٨]، وهو مذهب أكثر المحدثين أيضاً[٩]، وهو المختار؛ لأنَّه ملبس[١٠].

النتائج المستخلصة من البحث:

بعد مسيرة مع هذه الدراسة البسيطة برزت نتائج عدة منها:

١- إن أسلوب ابن عقيل في كتابه(المساعد) لم يُفصِّل القول في التجاذبات النحوية فقد كان يشير ولم يشرح.

٢- إن النحاة لم يهتموا بعبارات التعجب السماعي وإنما أعطوا الأولوية للتعجب القياسي.

٣- أسلوب التعجب من الأساليب العريقة في اللغة.

٤- أسلوب التعجب أسلوب يعتمد على الانفعال الذي يولد أمام شيء يرى, فهو مرتبط بخلجات النفس, التي بدورها تولد دفقة شعورية تصدر عبارات التعجب.

٥- أغلب الصيغ القياسية تخرج عن القاعدة المطردة.

٦- أسلوب التعجب في نوع التعقيد لأنه أسلوب انفعالي بما يرى.

٧- توجد ثمة علاقة بين أسلوب التفضيل وأسلوب التعجب ولكن هذه العلاقة لم تكن واضحة.

٨- كثرة التجاذبات في أسلوب التعجب نتيجة اختلاف وجهات النظر في تفسير الظواهر التعجبية.

---

(١) يُنظر: جامع الدروس العربية: ١/٦٤-٦٥.
(٢) يُنظر: النحو الوافي:٣/ ٢٤٧.
(٣) يُنظر: المقرّب: ١٠٩-١١٠, وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢/٤٧, وشرح عمدة الحافظ:٧٤٦.
(٤) يُنظر: النحو الوافي:٣/٢٤٧.
(٥) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢/٣٧٧، وتوضيح المقاصد: ٢/٤٧.
(٦) يُنظر: المقرب: ١٠٩-١١٠.
(٧) يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢/٤٢.
(٨) يُنظر: شرح ملحة الإعراب: ٧٩-٨٠, وشرح المفصّل لابن يعيش: ٤/ ٤١٥, وشرح التصريح: ٢/ ٦٧-٦٩.
(٩) يُنظر: جامع الدروس العربية: ١/ ٦٤-٦٥.
(١٠) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٤/٤١٥.